ISSN : 2543-3938

دور وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال الجديدة في التنمية السياسية

تغيير للأنساق القيمية وتشكيل للثقافة السياسية

د. قاسيمي آمال، جامعة الجزائر3

تاريخ الإرسال: 2017/06/09	تاريخ القبول: 2018/01/02	تاريخ النشر: 2018/03/31

تمهيد

لقد أصبحت حرية الإعلام من أهم ميزات الثورة الديمقراطية التي يعيشها عالم اليوم، وأضحت وسائل الإعلام واحدة من أقوى الوسائل التي تساعد في تشكيل المجتمع والتأثير في صناعة قرار أفراده، كما ساهمت التكنولوجيات الجديدة على صناعة قراراته كذلك وتوجيه الكلمة والتحكم في تدفق المعلومات وانسياب الآراء.

وعليه لا يمكن الحديث عن حرية الإعلام بعيدا عن حركة المجتمع وأفراده، والإعلام عملية اتصال بين طرفين أيا كانت وسائله ووظائفه، فهو تأثير وتأثر يحدثان تفاعلا من خلال تبادل الرأي والمعلومات والأفكار في الوسط الإنساني، وحتى تأخذ مداها لابد من إشراك الجمهور فيها، هذا الأخير الذي يعتبر الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه المرشحون في الانتخابات كي يقوموا بجذب انتباهه وجعله يصوت لصالحه وذلك بالاعتماد على وسائل الإعلام بمختلف أنواعها السمعية والبصرية والمكتوبة، مع الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصالات كمواقع الاتصال الاجتماعي وتقنيات المحادثة الاليكترونية، البريد الاليكتروني التراسل النصي... إلى غير ذلك من التقنيات التي تمكن من جهة الرجل السياسي من الاتصال بجمهوره العريض، ومن جهة أخرى تمكن هذا الأخير من التعبير عن أرائه ووجهات نظره اتجاه رجال السياسة بكل حرية.

وإلى جانب أهمية الإعلام كوسيلة فاعلة في إقناع الجمهور وحملهم على اعتناق سياسات الدولة، وكسب تأييد الرأي العام تجاهها، فقد ربط تطور الوعي القومي والسياسي بأفراد المجتمع الذين يكونون الرأي العام. وهذا الرأي لا يحقق أهدافه إلا إذا كان حراً وكانت وسائل الإعلام حرةً أيضاً. وعندما يتحقق ذلك يمكن للسلطة أن تتعرف على اتجاهات المجتمع ووجهات نظره حول مختلف القضايا والإشكاليات التي تواجهه من خلال وسائل الإعلام الحرة، التي تقوم بدور محوري في تنوير جمهورها وتوجيهه، وإقامة جسور التخاطب وتبادل المعلومات بين صناع القرار السياسي والجمهور من أجل إيجاد الحلول ورفع مستوى أداء أجهزة السلطة وأفراد المجتمع على جميع الأصعدة.

وكما يعلم الجميع فان كل المجتمعات سواء العربية منها أو الغربية فهي تسعى بل وتتوق للتغيير وتوحيد طاقتها والسير قدما نحو تكوين بنائها الديموقراطي بما يتوفر لديها من تقنيات واليات لإدراك النجاعة وتحقيق طموحاتها وأحلامها في العيش دون ثورات ولا حروب ودموع ولا دماء بل التطلع نحو مستقبل زاهر.

ISSN : 2543-3938

أولا: مفهوم حرية الإعلام وعلاقتها بالتنمية السياسية

يقصد بحرية الإعلام حرية إيصال الفكرة إلى الرأي،ولقد برز الاهتمام بها على المستوى الدولي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث اعتبرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الأولى سنة 1946 حقا أساسيا للإنسان وحجر الزاوية لجميع الحريات التي تدافع عنها الأمم المتحدة[1]، بعدها وبمبادرة مشتركة دولة الفليبين والجمعية العامة للأمم المتحدة تم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتنظيم ندوة دولية حول حرية الإعلام كان الغرض منها ضمان وجود صحافة حرة في جميع أرجاء العالم، وبذلك عقدت تلك الندوة بجونيف بين شهري مارس وافريل 1948 وانتهت بوضع ثلاث نقاط رئيسية، الأولى تتعلق بجمع الأخبار وتداولها على المستوى الدولي والثانية بالحق الدولي في التصحيح وتتعلق الثالثة بحرية الإعلام.

ولقد تم النص على هذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 19 والتي نصت على "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة دون تقيد بالحدود الجغرافية"[2] ، ونلاحظ في نص هذه المادة أن المشرع استعمل مصطلح حرية التعبير وهو مصطلح أوسع من حرية الإعلام، فهو يشمل جميع الوسائل المستعملة في التعبير عن الرأي والأفكار سواء كانت دينية أو اجتماعية أو سياسية...، مع العلم أن حرية الإعلام تمارس عن طريق الاستعانة بوسائل الإعلام المتمثلة في التلفزيون والإذاعة والصحافة المكتوبة والانترنيت.

وانطلاقا كذلك من فحوى المادة فان حرية الإعلام تتكون من عدة عناصر أو بالأحرى تشمل عدة حقوق هامة منها الحق في الوصول المعلومات والذي يعتبر احد أهم ركائز حرية الإعلام، وحرية تداول ونشر المعلومات والأفكار والذي يضمن لكل فرد أن يقوم بنشر الآراء والأفكار دون أي قيد في ذلك.

أن لهذا الحق أي حرية الإعلام عدة ضمانات تمكن من تجسيده على ارض الواقع وهي كما يلي:

1- الرقابة القضائية.
2- وجود نظام نيابي ديمقراطي يستند إلى رأي عام قوي.
3- صلاح الحكم وعدله.
4- تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية.
5- الحماية الخاصة للرأي خاصة السياسي منه.
6- التعددية في وسائل الإعلام والاتصال.
7- التنوع في الاتجاهات فيا يقدم من مضامين في وسائل الإعلام والاتصال.

إن رسالة الإعلام تنطلق دائما من معطيات البيئة المحيطة بالفرد فالإعلام لا يمكن أن يخرج عن تقاليد وعادات وقوانين وموروثات المجتمع إلا انه يستمد قوته من مدى تفاعله مع قضايا المجتمع، وعليه فيجد على الإعلام بكافة آلياته أن يتسم بالموضوعية والصدق والشفافية، وان يستجيب لحركة التغيير والتطور وذلك وفق منظومة عمل متكاملة ومنسجمة.

وبعد هذا المجال من الاهتمام الذي منح لحرية الإعلام أصبحت لوسائل الإعلام دور كبيرا في تنمية المجتمعات و إحداث التغييرات في السلوك والأنشطة، وقد قامت كثير من الدراسات والبحوث التي تبحث في

العلاقة بين الإعلام والتنمية السياسية، إذ أن العلاقة بينها أزلية وقديمة ، وقد أعدت اليونسكو دراسات حاولت من خلالها طرح المشكلة وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مطلع 1962 قرارا دعت فيه لتطوير وسائل الإعلام في التنمية، وقد أشار ولبور شرام في كتابه (Mass Communication and National Development)إلى أن الأدوار بين الإعلام والتنمية تتمحور في دور الإعلام في توسيع آفاق الناس ويمكنها أن تلعب دور الرقيب ، ويمكنها أن تشد الانتباه إلى قضايا محددة ، وكذلك يمكن أن ترفع طموحات الناس ، وان تصنع مناخا ملائما للتنمية إضافة لما لوسائل الإعلام من وظائف ومهام تعليمية ودور في صناعة القرار .

ثانيا: دور التقنيات الاتصالية الجديدة في نشر الوعي السياسي والمشاركة السياسية في ظل نظرية الحتمية القيمية.

إن تقنية الاتصال تعني استخدام الآلات والأجهزة الحديثة بدقة وذلك بغرض توفير الوقت وتوسيع وزيادة الإنتاج وتحقيق للرفاهية وكذا إبلاغ أفكار ومواضيع قد تهم عدة أفراد في مجتمع أو كافة أفراده، إن تقنية الاتصالات تتيح فرصاً متساوية بين جميع المشاركين في أي مجال كان، وهي جيدة للتوضيح وتشخيص صعوبات التعلم ، وتقديم التغذية الراجعة للطلاب ، و البحث والحوار.

أصبحت هذه التقنية جزءاً لا يتجزأ من النشاطات اليومية للأفراد والشعوب ، فهي تستخدم لنقل المعلومات والبيانات على اختلاف أشكالها . وإن التطور التقني الذي يشهده العالم جاء على أشده في مجال الاتصالات وتتفرع التقنيات الاتصالية الجديدة إلى أنواع وأشكال عدة والتي يستعان بها في المجال السياسي خاصة أثناء الانتخابات والتي تساهم بطريقة وأخرى في نشر الوعي السياسي لدى الجمهور المتلقي من بين أهم هذه التقنيات، نجد الهاتف الثابت بكل أنواعه والجوال، الرسائل الهاتفية (الفاكس وعبر الهاتف ذاته) والحاسب الآلي، المدونات الاليكترونية، مواقع بث تسجيلات الفيديو، مواقع التشبيك الاجتماعي، مواقع الوكي، منتديات المحادثة الاليكترونية... ، لأن هذه التقنيات قد مكنت المواطن من التعبير عن أفكاره ومشاغله واحتياجاته وإيصالها للسلطات السياسية سواء كانت داخلية أو دولية، إذ مكنت مثلا تقنية المدونات الاليكترونية المواطن من إبداء رأيه في مختلف القضايا السياسية والمشاكل الاجتماعية التي يعيشها والواقع الحقيقي لأوضاعهم، وهو ما جعل هذه التقنيات تبدو له المنقذ والسبيل الوحيد للتنفيس والترويح والتعبير، كما أصبح يستعين بما يحلو له من وسائل اتصال (هاتف، كاميرا، حاسوب، مواقع الانترنيت...) لممارسة حقه في السياسة وفي نقل الحقائق .

وفي هذا المجال يرى بعض الباحثين إن التوسع في القدرة على الاتصال يمكن أن يقود إلى تنشئة سياسية، بل وتكييف سياسي أكثر، وأساس هذا التوقع هو أن المواطنين سوف يكونون أكثر نشاطا في التعبير عن آرائهم من خلال الانترنيت، وان هذا الأخير يتيح لهم فرصا جديدة لتوصيل رغباتهم وآرائهم التي توضح توجهاتهم السياسية بشفافية مهما كانت مرارتها.[3] وهذا ما لاحظنها كثيرا أثناء الانتخابات التشريعية والمحلية التي عاشها المواطن الجزائر والتي حاول من خلالها التعبير عن رغباته واحتياجاته، والتي مكنته عن طريق استعمال التقنيات الاتصالية الحديثة كمواقع بث تسجيلات الفيديو والمدونات الاليكترونية من انتقاد

ISSN : 2543-3938

والتعليق على ما لا يتناسب ورغباته، أو مساندة ما يتلاءم ومصالحه هذا ما ساهم في تشكيل جماعات افتراضية حول اهتمامات وأهداف مشتركة لتمارس الضغط على السياسيين.

إن التطور الكمي والنوعي الهائل والمتسارع في ميدان الاتصال قد ألقى بضلاله على الأداء الإعلامي العربي، إذ حاولت بعض وسائل الإعلام العربية مجاراة تلك التطورات والابتعاد عن الخطاب المباشر، نحو تحقيق مشاورة الجمهور في صناعة المادة الإعلامية.[4] فالمتلقي لم يعد يعني ذلك المستقبل والمستهلك السلبي للرسائل، بل أصبح مستقبلا مخيرا لما يتماشى ورغباته وحاجاته.

إن لوسائل الإعلام والاتصال قوة لها أبعادها الاجتماعية بمقدار مالها من قوة سياسية واقتصادية وثقافية، إذ تلعب دورا مهما وخطيرا في الوقت نفسه، هذا ما دفع بالعديد من الحكومات إن لم نقل كلها إلى استحداث أقسام ومكاتب ودوائر ووزارات إعلام تتولى تحقيق أهداف داخلية وخارجية عن طريق تلك الوسائل، لأنه بإمكان هذه الوسائل هدم قيم وخلق قيم جديدة داخل المجتمع، مثلا الترويج للقيم الاستهلاكية *المادية* الغربية عن طريق البث الفضائي المباشر وشبكة الإنترنت.

ومن خلال قراءتنا **لنموذج عزي عبد الرحمان** للعملية الاتصالية توصلنا إلى إن النظام الاجتماعي والبعد الحضاري والقيمي هي السيمات التي تميز نموذجه عن بقية نماذج الاتصال الأخرى فقد أعطى أهمية كبيرة لعنصر القيم الذي اعتبره الأساس لبناء ونجاح العملية الاتصالية التي تتم بين مرسل ومستقبل وفي ظروف معينة، وعليه فيمكن أن نقول أن نجاح العملية السياسية -والتي هي في الأصل عملية اتصالية- إنما مرتبط ارتباطا وثيقا بعصر القيم السائدة في المجتمع، فان كانت الأفكار المروجة من طرف المرشحين بعيدة عن قيم المجتمع فانه بالضرورة تؤدي إلى الفشل، والعكس صحيح، وهذا ما يبعث في نفوس المواطنين الرغبة في المشاركة السياسية والاستجابة لعمليات الانتخاب.

أضف إلى أن وسائل الإعلام والاتصال قد تجاوزت تلك الوظيفة البسيطة في تغطية الأحداث، فاليوم بإمكان القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت والأقمار الصناعية والألياف الضوئية نقل الآلاف من الأحداث على المباشر ومن أي مكان على سطح الكرة الأرضية بدون تشويش أو عوائق، حيث أصبحت الصورة تصل دقيقة وواضحة إلي جميع الجماهير بفضل التكنولوجيا المتطورة المستخدمة في عملية الإخراج والتصوير، وإنها تتوفر على تقنيات جد متطور في الإعلام والاتصال. كما تعمل على تشكيل رأي عام موحد أو مخيال إعلامي مجسد من خلال تشجيعها للحوار والنقد ونشر الرأي والرأي الأخر والاستعانة بأصحاب الفكر والرأي لإثراء الحياة الفكرية بالنقاش الواسع المثمر، وبخاصة إذا كانت القضايا موضع البحث، ذات صلة وثيقة بالمسائل المحورية في حياة المجتمع .

ثالثا: دور وسائل الإعلام في التنمية السياسية

إن الإعلام بمختلف وسائله يلعب دورا فعالا في عملية التنمية السياسية، هذه الأخيرة التي تعرف على أنها "الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

كما أنها زيادة النظام السياسي في قدراته، من حيث تسيير الشؤون العامة وضبط النزاعات وتلبية المطالب، والزيادة في التوجه نحو المساواة من خلال المشاركة السياسية والانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، سواء من خلال طرق ديمقراطية (الاقتراع العام)، أو من خلال زيادة مساحات التعبئة السياسية ، إضافة إلى التعين في المناصب العامة على أساس الجدارة .[5] وعملية التنمية السياسية تعزز الاستقرار العام والسلم الاجتماعي والبناء الوطني ومن وسائل تحقيق التنمية السياسية، تطوير القوانين المنظمة للشؤون العامة، وتحفيز المشاركة الشعبية، وإعادة تنظيم الهياكل المؤسسية العامة، والانتقال بمفاهيم التكيف والولاء والانتماء والمشاركة من مراحلها النظرية، إلى حيز التطبيق الذي ينظم العلاقة بين الأفراد والجماعات، وبين الدولة في ضوء مصالح الوطن. وقد أكد العديد من المفكرين منهم "ماكليلاند" [6]على أن المنضمون الذي تقدمه هذه الوسائل للأفراد يرفع من دوافع الانجاز وهو احد الشروط الهامة للتنمية في أي بلد كان.

إن وسائل الإعلام تلعب دورا هاما في تنمية المجتمعات وإحداث التغييرات في السلوك والأنشطة والأفكار، وقد قامت الكثير من الدراسات والبحوث التي تبحث في العلاقة بين الإعلام والتنمية، وقد أعدت اليونسكو دراسات حاولت من خلالها طرح المشكلة وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مطلع 1962 قرارا دعت فيه لتطوير وسائل الإعلام في التنمية، وقد أشار ولبور شارم في كتابه Mass Communication and National Développent إلى أن الأدوار بين الإعلام والتنمية تتمحور في دور الإعلام في توسيع آفاق الناس ويمكنها أن تلعب دور الرقيب، ويمكنها أن تشد الانتباه إلى قضايا محددة ، وكذلك يمكن أن ترفع طموحات الناس، وان تصنع مناخا ملائما للتنمية إضافة لما لوسائل الإعلام من وظائف ومهام تعليمية ودور في صناعة القرار[7].

وقد كان للجنة الدولية لدراسة قضايا الإعلام المنبثقة عن اليونسكو والتي نشر تقريرها في عام 1980 وكان للتقرير نتائج هامة على بنية الإعلام ووظائفه وخاصة في مجال التنمية، وقد شكلت هذه اللجنة برئاسة شون ماكبرايد [8]وعضوية إعلاميين ومفكرين من مختلف مناطق العالم، وتوصلت هذه اللجنة إلى بعض المعايير التي يمكن أن تشكل مرجعية وإطارا لأي سياسة إعلامية تنموية، باعتبار أن الدور التنموي للإعلام يضع أسس للحوار الايجابي بسبب ارتباطه بطبيعة تطور المجتمعات واختلاف الأولويات التنموية وبتعدد السياسات المتعلقة بمفاهيم التنمية السياسية من جهة والإعلام من جهة ثانية وتأثرها بالتطور العاصف في التقنيات.

إن المسئوليات التي تقع على عاتق الإعلام في النهوض بالمجتمع وإنسانه تجعل من العلاقة بين الإعلام والتنمية السياسية أكثر تقاربا خاصة في دول العالم الثالث، بحيث أن الجهة المسئولة عن الإعلام وعن التنمية السياسية هي الحكومات، فالحكومات هي التي تسيطر على وسائل الإعلام وفي الوقت ذاته هي التي تقترح خطط التنمية وتنفذها في مختلف الميادين الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وأيضا لا يعقل إمكانية حدوث تنمية دون مشاركة جماهيرية، وحينها يصبح دور وسائل الإعلام حيويا في توعية الجماهير وتعبئتها من اجل بذل الجهود من اجل التنمية.

إن دور الإعلام في المجال السياسي أو بالأحرى في العملية الانتخابية مربوط أو مقيد بمبدأين في قانون حقوق الإنسان، أولا مبدأ الانتخاب الحر والمشاركة السياسية، المبدأ الثاني حرية الرأي والتعبير، وهذا يعني ضمان الحرية والتعددية الإعلامية، والتي تعني حماية الإعلام من تدخل وتعسف السلطة، وكافة الحق في إصدار وتملك وإدارة المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة،[9]

كما أن الدور الذي يقوم به الإعلام أثناء الانتخابات يتوقف على نوعية التغطية الإعلامية ونوع الوسيلة الإعلامية التي تقوم ببث ذلك للجمهور المتلقي، وكذا على طبيعة العلاقة بين النظام الاجتماعي والنظام السياسي في أي بلد كان، فالإعلام يعبر بوضوح عن الاقتصاد والسياسة والربط بينهما باعتبارهما وجهي لعملة واحدة.

إن الإعلام صناعة وللصناعة مقومات وأسس تبدأ بالإعداد الثقافي والتقني العالي والفني واستقطاب المبدعين وانفتاح على الواقع بأفكار جديدة وبناءة تساهم في بناء الوطن متطلبا في الوقت نفسه لغة إعلامية متنوعة الأساليب تستطيع أن تجذب عقول الأفراد في أي مجتمع كان، ولهذا يعتمد العديد من المتشحين في انتخابات على وسائل الإعلام لنشر أفكار حزبه وعرض نقاط برنامجه، هذه الوسائل التي تهيمن على عقلية أفراد المجتمع وثقافته ومن ثم التأثير على قراراته اتجاه ما تطرحه هذه الوسائل من حقائق ومعلومات.

إذ من المعلوم أن وسائل الإعلام تقوم بدور فعال في صياغة الرأي العام وتشكيله إزاء كل القضايا التنموية المطروحة خاصة منها السياسية، وذلك لاعتبار أنها المصادر الرئيسية التي يستقي الفرد منها معلوماته السياسية، كم تساعد في عملية التنشئة السياسية فهي تعمل على تغيير الاتجاه والمعتقد، وتشارك في تكوين القيم السياسية من خلال العمل كقنوات توصيل بين النخبة والجماهير وبالعكس مما يؤدي إلى تأكيد قيم الثقافة السياسية السائدة ودفع الجماهير للاهتمام بالسياسة وإشراكها في عملية اتخاذ القرارات.[10]

وهكذا تعمل قنوات الإعلام من خلال مزاياها في ارتباط وثيق مع التنمية السياسية على دفع الأفراد نحو المشاركة السياسية وتوسيع نطاقها وتعميقها، ومساعدة الجمهور على فهم المؤسسات الجديدة وخلق اتفاق عام حول القيم الأساسية في المجتمع.

تساعد وسائل الإعلام على تكوين الرأي العام من خلال تزويد الجمهور بالأخبار والمعلومات والحقائق، ومن خلال استعمالها كقنوات للتعبير السياسي ونشر أفكار وأراء النخبة الحاكمة والتأثير على الجمهور، وكقنوات لطرح الحلول التوفيقية .

كما تلعب دورا سياسيا وتأسيسيا في المجتمع علاوة على تزويد الأفراد والجماعات بالمعلومات والحقائق فهي تأثر في خيارات النخبة والفاعلين السياسيين لتعزيز المساندة الضرورية لقراراتهم والتعرض لمعالجة الموضوعات الهامة ولذا تعطى الدول اهتماما كبيرا لتحديد الهيئات المسألة عن وسائل الإعلام.

إن مهام وسائل الإعلام في نشر الأفكار السياسية أو المساهمة في الرفع من الوعي السياسي لدى أفراد المجتمعات خاصة منها العربية نابع من فكرة رئيسية هي الحرية التي تتمتع بها هذه الوسائل رغم أنها تختلف درجتها من نظام إلى آخر.

ISSN : 2543-3938

رابعا: علاقة المؤسسات الإعلامية بالسياسة

إن الاعتماد المتزايد من جانب النسق السياسي على وسائل الإعلام في نشر ما يريد جعل من دراسة بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الإعلامية ضرورة لفهم التأثير المتبادل والآليات والروابط التي تحكم العلاقة بينهما، إذ تسعى النخبة الحاكمة إلى إحكام سيطرتها على وسائل الإعلام لضمان المساندة لتوجهاتها وأرائها وأفكارها وجمع اكبر عدد ممكن من الأصوات لصالحها، هذه الوسائل التي تؤثر بدورها على إدراك الفرد للسياسة وتصوره لها ثم تؤثر على قبوله وارفضه لها، هذا التأثير على اتجاهات الفرد وسلوكه قد يغير من التوازن النسبي بين القوى المتنافسة والشخصيات السياسية في الانتخابات ونذكر من الأحداث التي كانت من الشبيه المقابلة الشهيرة بين كينيدي ونيكسون خلال الانتخابات الرئاسية لعام[11] 1960، وكذا المنافسة التي جمعت الشخصيات السياسية أثناء الانتخابات الرئاسية في الجزائر لعام 1999.

تختلف أساليب السيطرة على وسائل الإعلام من بلد لأخر رغم انه في الآونة الأخيرة ومع بروز الثورة المعلوماتية وكذا ثورة التنوكوجيات الجديدة جعل من الصعب أن تسيطر النخبة الحاكمة والشخصيات السياسية على ما تبثه أو تقوم بعرضه بعض الوسائل الإعلامية، خاصة تلك التي لا تخضع للرقابة.

إن الإعلام في الوقت الراهن له علاقة وطيد بالمؤسسات السياسية، إذ تسعى هذه الأخير إلى التحكم في مصادر وسائل الإعلام ومضمونها والعمل على جعل مضمونها يخدم أهدافها السياسية، كالتحكم في اختيار القائمين على وسائل الإعلام وتفضيل الأفراد محل الثقة على الكفاءات وهذا العامل يرتبط بالايديلوجية التي يتبناها المجتمع سواء كانت تقوم على التعددية أو الأحادية.

خاتمة

إن الإعلام مهما اختلفت الأحاديث عنه يبقى عاملا مهما في التنمية السياسية، وان هذه الأخيرة لا تستطيع السير كدما دون الاعتماد عليها أو حتى الاستعانة بها، خاصة إلى تعلق الأمر بالحملات الانتخابية أين يكون الإعلام من أهم الوسائل التي يعتمد عليها المتشحين لعرض أفكارهم وشرح برامجهم.

إن تطور المجتمعات قد انعكس على أداء وسائل إعلامها حتى نقلها هذا التطور إلى نوع من التخصص فنجد هنالك فضائيات مخصصة للرياضة وأخرى مخصصة للثقافة وأخرى للسياسة ولكل حقل من حقول الحياة وللإنسان الحرية في مشاهدة القناة أو الفضائية التي يرغب مشاهدتها رغم أن المؤسسات الإعلامية الخاصة المتخصصة بالسياسة تحاول دائما أن تدعم أراء ممولها المادي, لكن إذا كانت وسيلة الإعلام تابعة للدولة ومملولة من المال العام فإنها بلا شك سوف تكون ملك للجميع فلا

ISSN : 2543-3938

يجوز إن تقدم أو تنشر ما يخص فئة دون أخرى ويجب إن تكون هذه الوسائل الإعلامية (وسائل الدولة) وسائل الشعب بجميع فئاته المتنوعة .

وأخيرا نقول إن حرية الإعلام واستقلاليته تبقى الأساس لكل مجتمع ديمقراطي متطور، وان الإعلام والتنمية يتماشيان في التطور ولا يمكن أن نتصور أحدا دون الأخر، وان مختلف وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال الجديدة تلعب دورا هاما في التنمية السياسية، وتساهم في تغيير الأنساق القيمية السائدة في المجتمع وتشكيل للثقافة السياسية لدى الشباب عامة والعربي خاصة وهذا ما أثبتته الأحداث التيتعيشها الدول في الوقت الحالي.

الهوامش

[1] Roger Pinto, **la liberté d'information et d'opinion en droit international**, Economica, Paris 1984,P28 .

[2] Glen Johnson, Jamsz Syanomides, **Déclaration universelle des droit de l'homme**, 40eme anniversaire 1948,1998, Harmattan, Paris, 1991, P108.

[3]: محمد نصر مهنا، **في تنظير الإعلام** (الإسكندرية: مؤسسة شبابا الجامعة، 2009)، ص46.

[4]: صباح ياسين، **الإعلام: النسق ألقيمي وهيمنة القوة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص44.

:شاهيناز طلعت: وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية، ط1، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1980، ص33. [5]

:نفس المرجع ، ص43. [6]

:صلاح الدين عبد الحميد، قياس دور وسائل الإعلام في التنمية، ط1، المدينة المنورة،1982، ص60. [7]

:شهيناز طلعت مرجع سبق ذكره، ص77. [8]

[9] معتز الفجيري، ترجمة تامر عبد الوهاب، عبد الغني محفوظ ومحمد حرفوش، **حرية الإعلام ونزاهة الانتخابات، مجموعة وثائق حول المعايير الدولية والإقليمية**، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، سلسلة قضايا حركية 23، ص 08.

:ثروت مكي، **الإعلام والسياسة، وسائل الاتصال والمشاركة السياسية** (القاهرة: عالم الكتاب، ط1،2005)، ص120. [10]

: نفس المرجع السابق، ص126. [11]